

النشر الإلكتروني - مجلة الحكمة

رقم : ٤٨/٦٤

تاريخ : ١٤٤٨/٠٥/٠٩ هـ الموافق ٢٠٢٦/١٠/٢٠ م

العدالة التنبؤية وأثرها على القضاء التجاري السعودي (دراسة استشرافية في ضوء رؤية 2030)

إعداد:

نجوى بنت عايض بن ساير الجعيد

العدالة التنبؤية وأثرها على القضاء التجاري السعودي: دراسة استشرافية في ضوء رؤية 2030

كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز

الباحثة نجوى بنت عايض بن ساير الجعيد.

Predictive Justice and Its Impact on the Saudi Commercial Judiciary:
A Prospective Study in Light of Vision 2030

الملخص

تستعرض هذه الدراسة مدى تأثير العدالة التنبؤية على القضاء التجاري في المملكة العربية السعودية، واستشراف دور هذه التقنية في تعزيز كفاءة القضاء التجاري في ضوء رؤية 2030. كما يناقش البحث التحديات والمزايا المرتبطة بتطبيق العدالة التنبؤية، كما اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف تقنية العدالة التنبؤية وامكانياتها وتطبيقاتها في الدول الأخرى، وتوصلنا للعديد من النتائج، كان أهمها: ان التوجه بتوظيف العدالة التنبؤية في اصدار الاحكام التجارية لا شك انه تطور ايجابي واعد، ولكن لا يمكن الاعتداد بها كلياً، كونها لا تتعدى ان تكون اداة مساندة فقط للقضاة ولا يمكن ان تكون بديلاً عنهم وذلك حفاظاً على مبدأ استقلال القضاء. كما نوصي بوضع إطار قانوني وتنظيمي يحكم استخدام العدالة التنبؤية في القضاء التجاري السعودي.

المقدمة

يُعد الحد من مخاطر العمل القضائي من أبرز الأسباب التي أسهمت في ظهور مفهوم العدالة التنبؤية، بوصفه أحد التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي في المجال القانوني. كما ينسجم هذا التطور مع التوجهات الوطنية نحو توظيف الذكاء الاصطناعي، وذلك ما أكدته صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، بقوله: **"نحن نعيش في زمن الابتكارات العلمية والتقنيات غير المسبوقة وآفاق نمو غير محدودة، ويمكن لهذه التقنيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في حال تم استخدامها على النحو الأمثل أن تجتذب العالم الكثير من المضار وتجلب للعالم الكثير من الفوائد الضخمة".**

مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة الرئيسية للدراسة في تحديد مدى تأثير العدالة التنبؤية على القضاء التجاري السعودي، ولذلك فإن السؤال الجوهرى للورقة التالية:

ما مدى تأثير العدالة التنبؤية على القضاء التجاري السعودي؟، ويتفرع عن السؤال الجوهرى عدة أسئلة، من أهمها:

- ما هو مفهوم العدالة التنبؤية؟
- ماهي الخصائص والمزايا العامة للعدالة التنبؤية؟
- إلى أي حد تُسهم هذه التقنية في تعزيز الشفافية وتوحيد الاجتهادات القضائية؟
- هل يمكن للعدالة التنبؤية أن تُسهم في تقليص زمن التقاضي في المنازعات التجارية؟
- ما مدى جاهزية البنية التحتية التشريعية والقضائية والتقنية لتطبيق العدالة التنبؤية في القضاء التجاري السعودي؟
- ما هي التحديات التي قد تعيق توظيف العدالة التنبؤية في النظام القضائي السعودي؟
- ما هو مستقبل العدالة التنبؤية في القضاء التجاري السعودي؟

أهمية الدراسة

أهمية علمية:

يساهم البحث في سد الفجوة المعرفية حول مفهوم العدالة التنبؤية وتأثيرها على القضاء التجاري، كما يساعد في توضيح مدى مواءمة العدالة التنبؤية مع القوانين والتشريعات التجارية السعودية، خاصة في ظل التوجه نحو التحول الرقمي.

أهمية عملية:

تقديم توصيات حول كيفية تطبيق العدالة التنبؤية بشكل فعال في القضاء التجاري السعودي، ومساعدة القضاة والمحامين على فهم آليات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالأحكام، مما يعزز من جودة مخرجات الأحكام القضائية، ويحدّ من تباين الاجتهادات، كما يدعم عملية اتخاذ القرار لدى أطراف الخصومة، مما يقلل من الضغط على المحاكم، ويشجع على التسويات المبكرة.

أهداف الدراسة:

تلقي هذه الدراسة الضوء على طبيعة وواقع العدالة التنبؤية من أجل استشراف مستقبل العدالة التنبؤية في القضاء التجاري السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ م. وأهم أهداف البحث هي:

- التعرف على مفهوم العدالة التنبؤية.
- التعرف على مزايا ومخاطر العدالة التنبؤية.
- تحليل تأثير العدالة التنبؤية على القضاء التجاري السعودي ومجالاتها، من حيث تقليل زمن التقاضي، كفاءة الأحكام، والشفافية.
- تحديد التحديات المرتبطة بتطبيق العدالة التنبؤية في القضاء التجاري.
- تقديم توصيات لضمان تطبيق العدالة التنبؤية بطريقة تتماشى مع النظام القضائي السعودي وتحافظ على حقوق الأطراف المتقاضين.
- استكشاف مدى جاهزية النظام القضائي السعودي لاعتماد الذكاء الاصطناعي في عملية التقاضي التجاري.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: من عام 2025م الى عام 2030م.

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

تساؤلات الدراسة:

يتمثل السؤال الأساسي لهذه الدراسة في: ما مدى تأثير العدالة التنبؤية على القضاء التجاري السعودي؟ وفي سبيل تحديد إجابة دقيقة لهذا التساؤل يجب على هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

- ما هو مفهوم العدالة التنبؤية؟
- ماهي الخصائص والمزايا العامة للعدالة التنبؤية؟
- إلى أي حد تُسهم هذه التقنية في تعزيز الشفافية وتوحيد الاجتهادات القضائية؟
- هل يمكن للعدالة التنبؤية أن تُسهم في تقليص زمن التقاضي في المنازعات التجارية؟
- ما مدى جاهزية البنية التحتية التشريعية والقضائية والتقنية لتطبيق العدالة التنبؤية في القضاء التجاري السعودي؟
- ما هي التحديات التي قد تعيق توظيف العدالة التنبؤية في النظام القضائي السعودي؟
- ما هو مستقبل العدالة التنبؤية في القضاء التجاري السعودي؟

منهج الدراسة:

تعتمد الباحثة في هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل من خلال التعرف على تقنية العدالة التنبؤية وامكانياتها وتطبيقاتها وتحليل نتائج الدراسات المتخصصة في موضوع البحث، ومناقشة ما إذا كان من المناسب قانونيًا وأخلاقيًا الاعتماد على "خوارزميات الذكاء الاصطناعي" عندما تكون أكثر أمانًا ومصداقية في اتخاذ القرارات القضائية المؤتممة.

خطة الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة والاجابة عن تساؤلاتها، قامت الباحثة بتقسيمها الى ثلاثة مباحث، يستعرض المبحث الأول ماهية العدالة التنبؤية، بينما يستعرض المبحث الثاني واقع القضاء التجاري السعودي وآفاق العدالة التنبؤية، وأخيرا يستعرض المبحث الثالث التحديات ومستقبل العدالة التنبؤية في القضاء التجاري.

المبحث الأول

ماهية العدالة التنبؤية

(النشأة - التطبيقات - المزايا)

أدى التطور التقني الحديث إلى تحول في الأنظمة القضائية نحو استخدام الذكاء الاصطناعي، ومن أبرز نتائجه ظهور العدالة التنبؤية القائمة على تحليل السوابق لتوقع الأحكام المحتملة.

ولفهم هذا المفهوم الحديث وتأصيله من الناحية العلمية، يتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب أساسية:

المطلب الأول: مفهوم العدالة التنبؤية ونشأتها وتطبيقاتها.

المطلب الثاني: الخصائص والمزايا العامة للعدالة التنبؤية.

المطلب الأول

مفهوم العدالة التنبؤية ونشأتها وتطبيقاتها

الفرع الأول: تعريف العدالة التنبؤية لغة واصطلاحاً

في اللغة هي مصطلح مركب يتكون من كلمتين: "العدالة" و"التنبؤ"، فالعدالة تعني: الإنصاف وإعطاء كل ذي حق حقه، وهي ضد الظلم والجور. أما التنبؤ، فهو التوقع أو التقدير المستقبلي لأمر معين بناءً على مؤشرات حالية أو سابقة. (معجم الرياض، 2023).

أما اصطلاحاً، فقد عرّفها "كانا" بأنها: "استخدام تقنيات مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتحليل كميات كبيرة من البيانات بهدف التنبؤ بنتائج المنازعات القانونية. ويتم ذلك من خلال خوارزميات قادرة على التعرف على الأنماط والاتجاهات في الأحكام السابقة وتطبيقها على القضايا القانونية الجارية" (Khanna, 2021). وهذا يعني أن هذه التقنية تعتمد على دمج أدوات التحليل الإحصائي مع الذكاء الاصطناعي، عبر خوارزميات تتعلم من آلاف الأحكام السابقة والأنماط المستخلصة منها، بغرض توقع حكم المحكمة أو النتيجة المحتملة لدعوى معينة قبل صدور الحكم فعلياً.

الفرع الثاني: نشأة العدالة التنبؤية

تعود الجذور النظرية للعدالة التنبؤية إلى التقاء علم القانون مع علوم الحوسبة والذكاء الاصطناعي، ضمن ما يُعرف اليوم بمجال التحليلات القانونية (Legal Analytics) الذي بدأ بالظهور في دراسات سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حين بدأ الحديث عن إمكانية توقع مخرجات قانونية بناءً على تحليل إحصائي. (Ashley, 2017) لكن التطبيق الفعلي لم يبدأ إلا في العقد الأخيرين، بالتزامن مع تطور تقنيات التعلم الآلي وتزايد رقمنة الأحكام القضائية. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، ظهرت أنظمة مثل "COMPAS" للتنبؤ بإعادة ارتكاب الجرائم، كما تم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقييم احتمالات نجاح الدعاوى المدنية، واختيار أفضل الحجج القانونية بناءً على السوابق (العجماني وسيد، 2024)

أما في أوروبا، فقد برزت فرنسا كمختبر رائد لتطبيق العدالة التنبؤية في نظامها القضائي، مع مبادرات مثل "Open Data Judiciaire" التي أتاحت بيانات الأحكام القضائية للمطورين والباحثين، وظهرت منصات تحليلية تنبأ باتجاهات المحاكم، خاصة في القضايا المدنية والتجارية. (الخطيب، 2019)

وفي العالم العربي، لا تزال العدالة التنبؤية في مراحلها التمهيدية، إلا أن بعض التجارب بدأت تبرز، لاسيما في الإمارات العربية المتحدة، التي شرعت في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في القضاء، مثل النماذج التنبؤية وتحليل الأنماط القضائية، كجزء من مشروع العدالة الناجزة (العجماني وسيد، 2024). أما المملكة العربية السعودية، فقد أطلقت عددًا من المبادرات التقنية، كمراكز تهيئة الدعاوى وتحليل السوابق، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بدمج أدوات العدالة التنبؤية ضمن منظومتها القضائية. (مركز الدراسات، 2023)

الفرع الثالث: الفرق بين العدالة التقليدية والعدالة التنبؤية

رغم أن العدالة التقليدية والعدالة التنبؤية هدفهما واحد وهو تحقيق الإنصاف وحماية الحقوق، إلا أن الفروقات الجوهرية بينهما متعددة من حيث الأدوات والمنهجية، ومنها:

1. **المرجعية البشرية مقابل المرجعية الخوارزمية:** تعتمد العدالة التقليدية على القاضي البشري الذي يستند إلى فهمه للنصوص القانونية، وتقديره للوقائع، وتكوينه الوجداني. أما العدالة التنبؤية، فتعتمد على خوارزميات تتعلم من بيانات الأحكام السابقة لتقدير النتائج المحتملة.
2. **الاستنتاج الفردي مقابل التحليل الاحتمالي:** يصدر القاضي حكمه بناءً على اجتهاده الخاص، بينما تعتمد العدالة التنبؤية على تحليل إحصائي لعدد كبير من القضايا المشابهة، مما يجعلها أقرب إلى التوقع الرياضي المبني على احتمالات مدروسة.

3. المرونة مقابل الاتساق: تمنح العدالة التقليدية القاضي مساحة واسعة للاجتهاد في تفسير النصوص ومراعاة الظروف الشخصية لكل قضية. أما العدالة التنبؤية، فتوفر اتساقاً عالياً بين الأحكام، لكنها قد تفتقر إلى المرونة في التعامل مع الحالات الاستثنائية أو غير النمطية.

4. السرية مقابل الشفافية التنبؤية: غالباً ما تصدر الأحكام القضائية بناءً على أسباب لا تظهر إلا في منطوق الحكم، بينما تعتمد العدالة التنبؤية على أنماط قابلة للتحليل والتتبع، مما يعزز إمكانية مراقبة وتقييم الاتجاهات القضائية العامة.

5. دور القاضي في الحسم: في العدالة التقليدية، القاضي هو صاحب القرار النهائي المطلق. أما في العدالة التنبؤية، فالدور يُعاد توزيعه جزئياً؛ إذ تصبح الخوارزمية "مستشاراً تنبؤياً"، مع بقاء القرار النهائي بيد القاضي.

الفرع الرابع: تجارب دولية في تطبيق العدالة التنبؤية (فرنسا - الصين - أمريكا) أولاً: فرنسا

كانت فرنسا من أوائل الدول الأوروبية التي بدأت برقمنة الأحكام القضائية وإتاحتها للجمهور بموجب قانون "الجمهورية الرقمية" لعام 2016، مما شكّل بنية تحتية مهمة لتطبيقات العدالة التنبؤية. وقد ظهرت في فرنسا منصات تحليل قضائية مثل Doctrine وPrédicite، والتي تقدم خدمات تحليل الأحكام وتقدير فرص الفوز في القضايا (الخطيب، 2019)، إلا أن التجربة الفرنسية أثارت نقاشاً قانونياً وأخلاقياً واسعاً، خصوصاً بعد حظر استخدام البيانات لتحليل أداء القضاة، وذلك لحماية استقلال السلطة القضائية.

ثانياً: الصين

أما في الصين، فقد تم تبني أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل موسع في المحاكم، خاصة ضمن مشروع "المحكمة الذكية". وتستخدم الصين خوارزميات متقدمة لتحليل القضايا، وتقديم توصيات للأحكام، بل وإعداد مسودات أحكام أولية للقضاة، وهو ما ساهم في تقليص أمد التقاضي بشكل ملموس. (Wang & Tian, 2023) وقد وصلت الصين إلى حد تجريب نظام "القاضي الآلي" الذي يفصل في بعض القضايا البسيطة دون تدخل بشري، مع ضمان وجود مراجعة من قبل قاضٍ بشري في المرحلة النهائية.

ثالثاً: الولايات المتحدة الأمريكية

في الولايات المتحدة، ظهرت أنظمة مثل COMPAS التي تُستخدم للتنبؤ بإعادة ارتكاب الجرائم، وهو ما أثار جدلاً واسعاً بسبب مخاوف التحيز العرقي. كما استخدمت شركات قانونية مثل Lex Machina و Ravel Law الذكاء الاصطناعي لتحليل الاتجاهات القضائية وتقديم خدمات توقع نتيجة القضايا. (Ashley, 2017)

ورغم أن هذه التطبيقات تُستخدم بشكل أساسي كمساعد قانوني استشاري، إلا أنها أثبتت فعاليتها في رفع كفاءة التحليل القانوني وتقليص الجهد المبذول في البحث القانوني. كما بدأ الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل اختيار هيئة المحلفين وتقييم الحجج القانونية.

المطلب الثاني

الخصائص والمزايا العامة للعدالة التنبؤية

الفرع الأول: السرعة والدقة في إصدار الأحكام القضائية

تمثل إحدى أهم مزايا العدالة التنبؤية في قدرتها على تسريع الفصل في القضايا بكفاءة تفوق الجهد البشري، مما يسهم في تقليل عدد الجلسات وتسريع إصدار الأحكام، خصوصاً في القضايا المتشابهة أو المتكررة. على سبيل المثال، تُظهر تجربة الصين في "المحاكم الذكية" أن بعض القضايا التجارية البسيطة تُفصل خلال 30 دقيقة فقط عبر منصات إلكترونية مدعومة بخوارزميات الذكاء الاصطناعي، مقارنةً بمتوسط قد يتجاوز عدة أسابيع في المحاكم التقليدية. (Wang & Tian, 2023) وفي إستونيا، تشير تقارير إلى أن القاضي الآلي المختص بالقضايا التي تقل قيمتها عن 7000 يورو قد ساهم في تقليص زمن الفصل بنسبة تفوق 50٪ (الجلعود، 2022). الدقة هنا لا تعني فقط السرعة، بل تشير أيضاً إلى الاتساق في النتائج وتقليل نسبة الخطأ الناتجة عن التقدير الشخصي أو الإرهاق البشري. فالأنظمة التنبؤية قادرة على معالجة كم هائل من البيانات دون تأثر بالعوامل النفسية أو البيئية، وهو ما يساهم في إصدار أحكام مبنية على منطق إحصائي وتحليل موضوعي. وقد أشار تقرير وزارة العدل السعودية إلى أن من أهم ثمار إدماج الذكاء الاصطناعي في المحاكم تقليص مدد التقاضي وتحقيق نتائج أكثر دقة، ما يعزز ثقة المتقاضين بالنظام القضائي (وزارة العدل، 2021).

الفرع الثاني: تعزيز الشفافية

تُعد الشفافية من المبادئ الأساسية للعدالة، وتسعى الأنظمة التنبؤية إلى تحقيقها عبر كشف الأنماط القضائية وجعلها متاحة للتحليل والرقابة. فمن خلال تحليل البيانات السابقة وإبراز الأسباب التي استندت إليها الأحكام، تُساعد العدالة التنبؤية على توضيح الأسس التي يتم بناء الحكم عليها، مما يمنع الغموض ويقلل من احتمالية الانحراف أو التحيز.

الفرع الثالث: دعم استقرار الاجتهاد القضائي

إن دعم استقرار الاجتهاد القضائي يكون من خلال تحليل وتوحيد مخرجات المحاكم في مسائل متشابهة. فالخوارزميات الذكية قادرة على استخلاص القواعد القضائية المتكررة، وتقديمها في صورة نماذج مرجعية للقضاة، مما يُعزز وحدة الاجتهاد القانوني ويُقلل من تفاوت الأحكام.

وقد أظهرت تجارب دول مثل الصين والولايات المتحدة أن استخدام نظم تحليل القضائية يُسهم في بناء قواعد معرفية تساعد القضاة على الرجوع إلى سوابق متطابقة، وبالتالي الحد من التناقض في القرارات، مما يدعم بناء الثقة في المنظومة القضائية ويُرسخ مبدأ الأمن القانوني. (Ashley, 2017)

الفرع الرابع: تحسين كفاءة المنظومة القضائية

تُوفر العدالة التنبؤية إمكانيات غير مسبقة لتحسين كفاءة المنظومة القضائية ككل، من خلال تقليل العبء الإداري عن القضاة ومعاونيهم. حيث تعمل البرمجيات الذكية على تنظيم الملفات، فرز القضايا، تحليل الوقائع، وتقديم توصيات قانونية مسندة إلى بيانات دقيقة. كما يُمكن استثمار العدالة التنبؤية في تحديد القضايا التي يُحتمل أن تُحسم صلحاً أو التي تستحق الانتقال إلى المرافعة، وهو ما يساعد في إدارة الموارد القضائية بشكل أفضل وتوزيع القضايا بحسب الأولوية.

المبحث الثاني

واقع القضاء التجاري السعودي وآفاق العدالة التنبؤية

يمثل القضاء التجاري عنصراً مهماً في استقرار البيئة الاقتصادية بالمملكة، وقد حظي بتطوير ملحوظ ضمن رؤية 2030. ومع ظهور تقنيات حديثة كالعدالة التنبؤية، بدأت المملكة في استكشاف إمكانية توظيفها في المنازعات التجارية، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى جاهزية النظام القضائي لتبنيها. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب أساسية:

المطلب الأول: تطور القضاء التجاري السعودي.

المطلب الثاني: إمكانية تطبيق العدالة التنبؤية في القضاء التجاري السعودي.

المطلب الثالث: أثر العدالة التنبؤية على القضاء التجاري السعودي.

المطلب الأول

تطور القضاء التجاري السعودي

الفرع الأول: مراحل التطور التنظيمي للقضاء التجاري السعودي

قد مرّ القضاء التجاري السعودي بعدة مراحل عكست تطور الدولة ونظامها القضائي، بدءاً من نشأة المحكمة التجارية في مطلع القرن الهجري الماضي، ومروراً بمرحلة القضاء العام، ثم انتقالاً إلى نماذج اللجان شبه القضائية، فاستقراراً مؤقتاً في ديوان المظالم امتد لقرابة الثلاثين عام، وصولاً إلى صدور قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (٣٨/٤/١٤٩٩) وتاريخ ١٨/١١/١٤٣٨ هـ المتضمن سلب الدوائر التجارية ودوائر الاستئناف التجاري التابعة لديوان المظالم إلى المحاكم والدوائر التجارية بالقضاء العام ومباشرتها اختصاصاتها اعتباراً من ١/١/١٤٣٩ هـ.. وسيتناول هذا المطلب أبرز المراحل التي شكّلت المسار التنظيمي للقضاء التجاري في المملكة العربية السعودية، من خلال استعراض خمس مراحل مفصلة تمثل تطوره التاريخي وهي كالآتي:

١- مرحلة المحكمة التجارية (1350هـ - 1374هـ)

بدأ تنظيم القضاء التجاري بإنشاء المحكمة التجارية في جدة، وصدر نظام المحكمة التجارية بالأمر الملكي رقم (32) في 1350هـ، مشتملاً على تفصيلات متقدمة في الاختصاص والإجراءات. إلا أن نطاقها الجغرافي اقتصر على الحجاز، ما حدّ من شمول ولايتها على كامل المملكة.

٢-مرحلة القضاء العام (1374هـ - 1380هـ)

ألغيت المحكمة التجارية بقرار مجلس الوزراء، فعاد النظر في القضايا التجارية إلى المحاكم الشرعية. لم يوجد نظام إجرائي خاص لهذه القضايا، بل تم الاعتماد على تعليمات إدارية للدوائر الشرعية.

٣-مرحلة اللجان شبه القضائية بوزارة التجارة (1380هـ - 1407هـ)

تُعد من أكثر المراحل تعقيداً؛ حيث تم إنشاء لجان شبه قضائية، أبرزها هيئة حسم المنازعات التجارية، ولجان الأوراق التجارية. شابت هذه المرحلة بعض الإشكالات المتعلقة بتعدد اللجان وتفاوت إجراءاتها وافتقارها للضمانات القضائية الكافية.

٤-مرحلة ديوان المظالم (1408هـ - 1438هـ)

تم نقل اختصاصات نظر المنازعات التجارية إلى ديوان المظالم، وجرى توسيع اختصاصاته تدريجياً ليشمل منازعات الشركات، والعلامات التجارية، والإفلاس، والتمويل، وغيرها.

٥-مرحلة المحاكم التجارية (منذ 1439هـ حتى الآن)

بدأت بقرار المجلس الأعلى للقضاء بسلخ الدوائر التجارية من ديوان المظالم إلى القضاء العام. ثم صدر نظام المحاكم التجارية عام 1441هـ، محددًا اختصاصاتها وإجراءاتها، مع استمرار بعض اللجان القضائية المتخصصة في عملها، وفق قواعد إجرائية. (الجعفري، 2023)

الفرع الثاني: الثورة التشريعية في القضاء التجاري والمنظومة التجارية في ضوء رؤية 2030

شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة ثورة تشريعية غير مسبوقة وتحولاً جذرياً في البنية التشريعية والتنظيمية للقضاء التجاري والمنظومة التجارية عموماً. وستطرق إلى أبرز التشريعات في القضاء التجاري ابتداءً ثم إلى التشريعات التجارية الحديثة والمعدلة على نحو موجز في الآتي:

أولاً: أبرز التشريعات في القضاء التجاري.

١- إنشاء محاكم تجارية متخصصة بقرار صادر من المجلس الأعلى للقضاء رقم (٣٨/٤/١٤٩) وتاريخ ١٤٣٨/١١/١٨هـ والذي تضمن سلخ الدوائر التجارية ودوائر الاستئناف التجاري التابعة لديوان المظالم إلى المحاكم والدوائر التجارية بالقضاء العام ومباشرتها اختصاصاتها اعتباراً من ١٤٣٩/١/١هـ...

٢- نظام المحاكم التجارية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 511 وتاريخ 14/08/1441هـ

أكد معالي وزير العدل على أن نظام المحاكم التجارية يعد ذراعاً تشريعياً مهماً لعمل هذه المحاكم بما يحقق جودة المخرجات وكفاءة الأداء وتنظيم الإجراءات القضائية، ودعم عملية التحول الرقمي، بما يعزز من سرعة الفصل في المنازعات التجارية نظراً لمتطلبات هذا النوع من الأقضية، كما سيساعد النظام في ترسيخ منهجية القضاء المؤسسي،

ويعطي مرونة في الاتفاقيات التجارية المتعلقة بالفصل في الخصومة، على ألا يخل ذلك بالنظام العام، وقواعد العدالة. (واس.2020)

٣- **اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية الصادرة بقرار وزير العدل رقم (٨٣٤٤) وتاريخ ٢٦/١٠/١٤٤١هـ**
أصدر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني قراراً بالموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية، التي تضمنت عدداً من المحددات والإجراءات والضوابط والقواعد لمواد نظام المحاكم التجارية، بهدف رفع جودة القضاء التجاري وسرعة الفصل في المنازعات، لتعزيز البيئة التجارية بالمملكة ورفع الأمان الحقوقي التجاري لجذب الاستثمار، مواكبة لرؤية المملكة 2030. (واس.2020)

٤- **القواعد المنظمة لإجراءات قضايا الإفلاس في المحاكم التجارية الصادرة بقرار وزير العدل رقم (6421) وتاريخ 21/03/1441هـ**

تهدف هذه القواعد إلى تنظيم إجراءات قضايا الإفلاس في المحاكم التجارية في ضوء ما تضمنه نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية وبما يتوافق مع طبيعة قضايا الإفلاس. وقد جرى إعداد تلك القواعد بعد استقصاء متطلبات إجراءات تلك القضايا في المحاكم التجارية، وبعد استطلاع مرئيات الجهات المختصة، والجهات ذات العلاقة، والإفادة من أبرز التجارب الدولية. (وزارة العدل، 2020)

ثانياً: أبرز التشريعات التجارية الحديثة

- **نظام الإفلاس الصادر بمرسوم ملكي رقم (50/م) وتاريخ 28/5/1439هـ،** يهدف الى إيجاد حلولاً تنظيمية لتمكين المنشآت المتعثرة من التسوية الوقائية او إعادة التنظيم المالي أو التصفية، في إطار قانوني يوازن بين مصلحة الدائنين والمدينين.
- **نظام التجارة الإلكترونية الصادر بمرسوم ملكي رقم (126/م) وتاريخ 7/11/1440هـ،** يُعد نقلة تشريعية نوعية لتنظيم التعاملات الرقمية وتوفير الحماية القانونية للمستهلكين والمتعاملين عبر الإنترنت.
- **نظام الامتياز التجاري الصادر بمرسوم ملكي رقم م / 22 بتاريخ 9 / 2 / 1441 هـ،** يهدف الى تنظيم العلاقة بين المانح والممنوح للامتياز، وأوجد بيئة نظامية تضمن التوازن والوضوح في العقود.
- **نظام مكافحة التستر الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/4) وتاريخ 1/1/1442هـ،** يستهدف القضاء على ظاهرة التستر وحماية الاقتصاد الوطني من الممارسات غير النظامية.

- **نظام الشركات الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/132) وتاريخ 1/12/1443هـ**، يهدف الى تنظيم مختلف أشكال الكيانات التجارية بما يتماشى مع ممارسات الحوكمة الحديثة، ويُعزز الشفافية والمسؤولية.
- **نظام المعاملات التجارية في التجارة الدولية الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/60) وتاريخ 29/4/1444هـ**، ويعد من الأنظمة الحديثة التي تهدف إلى حماية المنتج الوطني وتنظيم التبادل التجاري الخارجي.
- **نظام الاستثمار الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/19) وتاريخ 16/1/1446هـ**، و يهدف الى تطوير وتعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة والمساهمة في التنمية الاقتصادية وخلق الفرص الوظيفية عن طريق توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمارات، ومن ذلك: تسهيل تأسيس الاستثمار، وتملك الأصول فيه، والتخارج منه أو تصفيته، وضمان حقوق المستثمر وتعزيزها، وضمان المساواة في المعاملة بين المستثمر المحلي والأجنبي، وضمان توفير إجراءات شفافة وفعالة وعادلة للمستثمر واستثماره، دعم مبدأ الحياد التنافسي والإنصاف وضمان تكافؤ الفرص في معاملة الاستثمار.
- **نظام الأسماء التجارية الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/83) وتاريخ 19/3/1446هـ**، والذي تم تحديثه لمواكبة التطورات الاقتصادية والتجارية، وتسهيل إجراءات التسجيل، وتعزيز حماية الحقوق التجارية.
- **نظام السجل التجاري الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/83) وتاريخ 19/3/1446هـ**، والذي تم تحديثه لتيسير إجراءات تأسيس النشاط التجاري، وتعزيز الموثوقية.

الفرع الثالث: جهود التحول الرقمي في القطاع القضائي السعودي

شهد القطاع العدلي السعودي تحولاً رقمياً واسعاً ضمن أهداف رؤية 2030، حيث تبنت وزارة العدل استراتيجية رقمية متكاملة لتحسين الوصول إلى العدالة وتعزيز كفاءة العمل القضائي.

أولاً: بنية رقمية متقدمة للمحاكم

في إطار خطة وزارة العدل للتحول الرقمي، أنشئت منصة "ناجز" للخدمات العدلية الإلكترونية، بهدف توفير جميع الخدمات العدلية التي يحتاجها المستفيدون من المحاكم وكتابات العدل عبر بوابة إلكترونية موحدة. وتخدم هذه المنصة المواطنين والمقيمين وقطاعات الأعمال، وقد شملت المنصة تقديم عدد من الخدمات القضائية بشكل إلكتروني، مثل: رفع الدعاوى، والترافع الإلكتروني، وحضور الجلسات عن بُعد، واستلام الأحكام والوثائق العدلية، مما أدى إلى تقليص الوقت والجهد بشكل ملحوظ، وتعزيز كفاءة العمل القضائي. كما تم تفعيل "نظام ناجز للمحاكم" في مختلف محاكم المملكة، مما أتاح أتمتة كافة مراحل الدعوى ابتداءً من قيدها وحتى صدور الحكم فيها، وأسهم في رفع مستوى الشفافية والدقة في الإجراءات العدلية.

ثانيًا: تقنيات التقاضي الإلكتروني والتوثيق الذكي

أطلقت وزارة العدل خدمة التقاضي الإلكتروني رسميًا في 31 مايو 2020، وذلك ضمن حزمة من المبادرات والمشاريع التي عززت من الإجراءات المتبعة في المحاكم لمواجهة جائحة فيروس كورونا. وشملت الخدمة تبادل المذكرات إلكترونياً، عقد الجلسات المرئية، النطق بالحكم عن بعد، والاعتراض إلكترونياً أمام محاكم الاستئناف. وقد تم عقد ١١ مليون جلسة عن بعد، وأصدر أكثر من ٣.٥ مليون حكم إلكترونياً حتى عام 2021، ومن المبادرات الداعمة، إطلاق مشروع توثيق الجلسات بالصوت والصورة، وربطها بمركز الترجمة الموحد لدعم المتقاضين غير الناطقين بالعربية، حيث نُفذت أكثر من 3800 جلسة ترجمة خلال عام ٢٠٢١. (تقرير وزارة العدل، 2021).

ثالثًا: الذكاء الاصطناعي ومراكز دعم القرار القضائي

بدأت الوزارة في إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي ضمن إجراءات التقاضي، من خلال تحليل البيانات القضائية، وتقديم مؤشرات استرشادية للقضاة، كاقترح مدة الفصل في القضايا، وتحديد نوع الدائرة المناسبة، وتحليل السوابق القضائية. كما أطلق مركز تهيئة الدعاوى ومركز تدقيق صحائف الدعوى لرفع كفاءة الجلسة الأولى وتحسين جودة البيانات المدخلة.

رابعًا: البوابة القضائية العلمية

تُعد البوابة القضائية العلمية إحدى أبرز المبادرات الرقمية التي أطلقتها وزارة العدل لتعزيز الشفافية وإتاحة الوصول المفتوح للمعرفة القضائية. توفر البوابة قاعدة بيانات إلكترونية ضخمة تضم آلاف الأحكام المفهرسة، ما يُمكن القضاة والمحامين والباحثين من الرجوع إلى السوابق، وتُعد خطوة متقدمة نحو تحقيق العدالة الرقمية المفتوحة. (واس، 2021)

خامسًا: تسريع تنفيذ الأحكام وربط الجهات الحكومية

فعلت وزارة العدل نظام الربط الإلكتروني مع 90 جهة حكومية، لتسريع تنفيذ الأحكام من خلال إصدار أوامر الحجز والمنع من السفر إلكترونياً. كما تم اختصار مدة تنفيذ الأحكام من أكثر من شهرين إلى أقل من 72 ساعة في بعض الحالات (تقرير وزارة العدل، 2021).

وأطلقت الوزارة نظام "تنفيذ" جديد الذي يختزل 70 إجراءً إلى 5 فقط باستخدام أدوات تفاعلية وخصائص تنبيه ذكي لتسريع المعالجة دون تدخل بشري.

سادسًا: الريادة الوطنية في التحول الرقمي العدلي

حققت وزارة العدل للعام الثاني على التوالي، المركز الأول في قياس التحول الرقمي على مستوى الوزارات، وذلك في ملتقى الحكومة الرقمية الذي نظّمته هيئة الحكومة الرقمية اليوم تحت شعار "مستقبلنا الآن"، بمشاركة عدد من الجهات

الحكومية. وشهدت الوزارة تطوراً رقمياً كبيراً عبر مختلف قطاعاتها، ومن خلال الخدمات المقدمة للمستخدمين مثل خدمة التقاضي الإلكتروني وخدمات قطاعي التوثيق والتنفيذ وتوفيرها بسهولة. وضمن فعاليات ملتقى الحكومة الرقمية، تسلمت وزارة العدل شهادة اعتماد البنية المؤسسية، نظير تطبيق ممارسات ومعايير المنهجية الوطنية للبنية المؤسسية (NORA) بجميع قطاعاتها. كما يذكر أن نسبة رضا المستخدمين عن الخدمات العدلية بلغت 96% خلال العام 2023. (واس، 2023)

وخلال الجلسة الوزارية في عام 2022، صرح معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمغاني بأن التحول الرقمي أسهم في تغيير حقيقي لمكونات الخدمة كافة وليس مجرد التغيير في أسلوب تقديمها، كما أسهم في إعطاء التصرفات القانونية الحجية والأثر القانوني بشكل أكثر اطمئناناً للمستخدمين كافة. وكشف معاليه أنه ضمن تطوير البنية المؤسسية للقضاء، وصلت الوزارة إلى رقمنة 100% من الخدمات القضائية (واس، 2022)

المطلب الثاني

إمكانية تطبيق العدالة التنبؤية في القضاء التجاري السعودي

الفرع الأول: جاهزية البنية التحتية القضائية والتقنية

تُعد البنية التحتية القضائية والتقنية في المملكة العربية السعودية من أبرز المؤشرات الدالة على جاهزية البيئة العدلية لتبني تقنيات العدالة التنبؤية. وقد شهدت المملكة في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في التحول الرقمي، تجسّدت في تقدمها الملحوظ في المؤشرات الدولية، حيث احتلت المركز الأول في مؤشر نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقّالة لعام 2023 الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، محافظةً على صدارتها للمرة الثانية على التوالي بنتيجة نضج عالية بلغت (93%) في النتيجة العامة للمؤشر، وتفوقت في المؤشرات الفرعية الثلاثة: توفر الخدمات، رضا المستخدم، والوصول إلى الجمهور.

كما جاءت المملكة في المرتبة الثالثة عالمياً من أصل 198 دولة ضمن مؤشر نضج الحكومة الرقمية الصادر عن البنك الدولي (2022)، وحققت أعلى أداء لها في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة، فيما حصّدت مدينة الرياض المرتبة الرابعة عالمياً في استخدام التقنية وتطبيقاتها (هيئة الحكومة الرقمية، 2024)

وبحسب دراسة صادرة عن وزارة العدل (2023)، فإن أكثر من 90% من الخدمات العدلية باتت مؤتمتة بالكامل، وتم عقد ملايين الجلسات القضائية عن بُعد، ما يشير إلى جاهزية عالية للبنية الرقمية العدلية في المملكة. ويُعد هذا التحول الرقمي الشامل ركيزة أساسية لتهيئة البيئة القضائية لاستيعاب تقنية العدالة التنبؤية وتطبيقاتها، بما يخدم أهداف تسريع التقاضي وتعزيز الشفافية والاتساق في إصدار الأحكام.

الفرع الثاني: الإطار التشريعي الحالي ومدى ملاءمته للتقنيات الحديثة

في المملكة العربية السعودية، شهد النظام التشريعي تطورات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، شملت تحديث أنظمة المرافعات الشرعية، وتنظيمات المحاكم التجارية. كما صدرت لوائح تنظيمية تُراعي مستجدات الرقمنة وتسهّل إجراءات التقاضي الإلكتروني، وهو ما يعكس توجهًا جادًا نحو تهيئة بيئة قانونية تتواءم مع العصر الرقمي.

غير أن هذه التشريعات، رغم تطورها، لا تزال بحاجة إلى مزيد من المواءمة والتأصيل التشريعي لاستيعاب التقنيات الذكية الناشئة، وعلى رأسها نماذج العدالة التنبؤية. فحتى الآن، يظل غياب تشريع قضائي خاص يُنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في مداولات الأحكام ومسار الدعوى، من أبرز التحديات التي تعيق تفعيل هذه التقنية داخل النظام العدلي. فلا توجد نصوص قانونية توضح حدود حجية المخرجات التنبؤية، أو تحدد مسؤولية القاضي عند الاستناد إليها، أو تضع آليات واضحة لضمان الشفافية والمساءلة.

رغم هذه الفجوات، فإن الإطار التنظيمي السعودي يُظهر بوادر تطور واعدة. فقد أطلقت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) "الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي"، كما صدر في عام 2023 "وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، التي تعد خطوة تأسيسية مهمة نحو ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثالث

أثر العدالة التنبؤية على القضاء التجاري السعودي

الفرع الأول: أثرها على تعزيز الشفافية وثقة المستثمرين

يكمن الأثر المباشر لهذه التقنية في تقليل الغموض القانوني الذي يشكل أحد أبرز معوقات بيئة الأعمال، مما يعزّز من ثقة المستثمر في النظام العدلي ويطمئنه إلى حيادية وموضوعية مخرجاته. كما تُساهم النماذج التنبؤية، مثل نموذج QLP، في توفير مؤشرات دقيقة حول فرص الفوز أو الخسارة في المنازعات المحتملة، وهو ما يُقلل من التكاليف القانونية والوقت المستغرق في دراسة الجدوى القانونية للنزاع. (Katz et al., 2017)

والجدير بالذكر أن أثر العدالة التنبؤية لا يقتصر على المتقاضين الأفراد أو المستثمرين المحليين فحسب، بل يمتد ليشمل البيئة الاستثمارية الدولية، حيث تُعد كفاءة النظام القضائي عاملاً حاسماً في قرارات دخول المستثمرين إلى الأسواق الناشئة. فكلما زادت قدرة النظام القضائي على التنبؤ بمخرجات النزاعات، وقلّ التباين في الاجتهادات القضائية، ارتفعت درجة الطمأنينة القانونية لدى المستثمر الأجنبي، الذي يُقيّم بيئة الاستثمار من منظور الاستقرار القانوني وتقليل المخاطر المحتملة.

وفي هذا السياق، تُعد العدالة التنبؤية أداة استراتيجية تُسهم في تحسين ترتيب المملكة ضمن المؤشرات العالمية، وعلى رأسها "مؤشر إنفاذ العقود" الصادر عن البنك الدولي، أحد أبرز مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وقد أسهمت حزمة من الخطوات التطويرية التي اتخذتها وزارة العدل السعودية خلال العامين الماضيين في تحقيق قفزة نوعية في هذا المؤشر؛ إذ ارتفعت مرتبة المملكة من المرتبة 83 إلى المرتبة 59 عالميًا وفقًا لتقرير 2019. (وزارة العدل، 2019) وكان هذا التقدم نتيجة لعدة إجراءات، أهمها: نشر الأحكام التجارية للعموم عبر البوابة القضائية العلمية الإلكترونية لوزارة العدل، حيث تم إتاحة أكثر من 6,260 حكمًا تجاريًا، مما يعزز من الشفافية، ويوفر مصدرًا غنيًا للبيانات يمكن استخدامه في بناء نماذج الذكاء الاصطناعي وتحسين دقة التنبؤات القضائية.

الفرع الثاني: أثرها على مبدأ استقلال القضاء وحياد القاضي

يُقصد باستقلال القضاء أن يكون القاضي حرًا في تكوين قناعته ووزن الأدلة دون تأثير خارجي، سواء كان هذا التأثير سياسيًا أو اجتماعيًا أو تقنيًا. ومع إدماج أدوات العدالة التنبؤية، يبرز تحدٍ جديد يتعلق بمدى توافق هذه الأدوات مع مبدأ الاستقلال والحياد، خاصة عندما تُستخدم لتقديم توصيات قضائية استنادًا إلى تحليل بيانات ضخمة وسوابق قضائية متركمة.

فعلى الرغم من أن العدالة التنبؤية تهدف إلى دعم القرار القضائي، إلا أن دراسات عديدة حذرت من إمكانية التأثير غير المباشر على إرادة القاضي، وهو ما يُعرف بـ"الانحراف الخوارزمي". (Algorithmic Bias) "ويقصد بهذا ميل القاضي - لا شعوريًا - إلى موافقة توصيات النموذج التنبؤي، خوفًا من الوقوع في خطأ مخالف لما تشير إليه البيانات الاحصائية". (Heikkinen, 2019)

وقد أشارت تجارب أوروبية إلى أن القضاة الذين أُتيحت لهم أدوات تنبؤية أثناء مداولا تهم القضائية، أظهروا ميلًا أكبر للاعتماد على النتائج الرقمية، حتى عندما كانت تتعارض جزئيًا مع قناعتهم الخاصة، ما يشير إلى أن الخوارزمية قد تخلق "مرجعية ضمنية" تؤثر على حياد القاضي، دون أن تكون مُلزِمة رسميًا. (Reiling, 2020)

أما في السياق السعودي، فإن النظام القضائي يتمتع باستقلالية منصوص عليها شرعًا ونظامًا، حيث ينص النظام الأساسي للحكم على استقلال القضاء وارتكازه على الشريعة الإسلامية. ومع توجه المملكة نحو التحول الرقمي في القطاع العدلي، تزداد الحاجة إلى وضع أطر تنظيمية واضحة تضمن ألا تتحول الخوارزميات إلى سلطة مرجعية مؤثرة على الاجتهاد القضائي.

وفي ضوء الفقه الدستوري، فإن استقلال القضاء لا يقتصر على عدم تدخل السلطات الأخرى، بل يشمل أيضًا التحرر من الضغوط التقنية. فالاعتماد المفرط على توصيات الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى اعتماد مرجعيات قضائية رقمية غير مرئية، مما يتعارض مع مبدأ الحياد القضائي ويُخلّ الفكرة الجوهرية للعدالة.

المبحث الثالث

التحديات ومستقبل العدالة التنبؤية في القضاء التجاري

ان تطبيق العدالة التنبؤية في القضاء التجاري السعودي يطرح تحديات تتعلق بمبدأ استقلال القضاء وحماية البيانات وحياد الخوارزميات، كما يستدعي توافقه مع خصوصية النظام القضائي القائم على الشريعة الإسلامية.. ومن هذا المنطلق، سيتناول هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: التحديات المرتبطة بتطبيق العدالة التنبؤية.

المطلب الثاني: مستقبل العدالة التنبؤية في القضاء التجاري السعودي.

المطلب الأول

التحديات المرتبطة بتطبيق العدالة التنبؤية

الفرع الأول: تحديات حماية مبدأ استقلال القضاء

تكمن هذه التحديات في طبيعة العدالة التنبؤية ذاتها، حيث تعتمد على تقديم توصيات أو مؤشرات مبنية على تحليل كمي لأنماط الأحكام القضائية السابقة. وبحسب ما أشارت إليه دراسة (Heikkinen, 2019)، فإن مجرد اطلاع القاضي على توقع خوارزمي مبني على بيانات سابقة قد يُنتج نوعاً من الضغط النفسي غير المباشر، يدفعه إلى الميل لمجاراة الاتجاه الإحصائي السائد، خاصة في القضايا المتكررة أو شديدة التعقيد الفني.

كما أن هناك خشية من أن يُعامل القاضي في أدائه بناءً على مدى توافقه مع مخرجات الذكاء الاصطناعي، مما يُعرضه إلى تقييم مهني غير عادل، أو يحدّ من استقلال إرادته في اتخاذ القرار المناسب لكل واقعة بحسب ملاساتها.

أن سلطة القاضي لا يجب أن تكون مرهونة بأداة تقنية مهما بلغت دقتها، وأن استقلال القضاء لا يقتصر على الحماية من التدخلات السياسية أو المؤسسية، بل يشمل أيضاً مقاومة أي تأثير خارجي، بما في ذلك التأثير الرقمي.

ومن ثم، فإن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية توظيف العدالة التنبؤية بوصفها أداة داعمة لصنع القرار، لا موجهة

له. ويتطلب ذلك وجود أطر قانونية وأخلاقية واضحة تضمن عدم تحوّل الخوارزمية إلى عنصر مؤثر في إرادة القاضي،

وأن تبقى السلطة التقديرية في يده وحده، بما ينسجم مع روح العدالة، وأسس الشريعة الإسلامية التي تكرّس مبدأ

استقلال القضاء.

الفرع الثاني: تحديات الخصوصية وحماية البيانات القضائية

أن الاعتماد الواسع على البيانات في بناء الأنظمة التنبؤية قد يُعرض بعض المعلومات الشخصية للانكشاف، سيما إذا لم تكن إجراءات التشفير والحوكمة الرقمية مفعلة بشكل كامل. فإن غياب إطار تشريعي دقيق ينظم مستويات الوصول إلى البيانات، والتمييز بين البيانات المفتوحة والبيانات الحساسة، قد يُحدث ثغرات أمنية تهدد حقوق الأطراف في الخصوصية.

كما أن البيانات التي تُستخدم لتدريب النماذج التنبؤية قد تحتوي على معلومات حساسة عن الأشخاص الطبيعيين أو الكيانات التجارية، وهو ما يجعل من الضروري فرض قيود صارمة على من يمكنه الاطلاع على تلك البيانات، ولأي غرض، وكيفية التخلص منها بعد انتهاء استخدامها. وضمان عدم استخدام البيانات لأغراض غير المصرح بها. وقد شددت سياسات حوكمة البيانات الوطنية الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) على مجموعة من المبادئ التي تُعد حجر الزاوية في التعامل مع بيانات العدالة التنبؤية، منها: الحد من جمع البيانات بما لا يتجاوز الحاجة، وقصر استخدامها على الأغراض المعلنة، وتوفير وسائل تتيح لصاحب البيانات الاطلاع عليها وطلب تعديلها، وحمايتها من التسريب أو الوصول غير المصرح به، وذلك عبر ضوابط دقيقة.

الفرع الثالث: مخاطر التحيز البرمجي وتحليل البيانات

رغم ما تحققه العدالة التنبؤية من وعود بالكفاءة والدقة، فإنها لا تخلو من مخاطر جوهرية، أبرزها "التحيز البرمجي" (Algorithmic Bias)، الذي يُعد أحد أكبر التحديات الأخلاقية والتقنية في تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي. ويُقصد بالتحيز البرمجي الانحراف في النتائج الناتج عن تدريب النماذج على بيانات تاريخية مشوبة بتحيزات بشرية، أو عن تصميم تقني يفتقر إلى الحياد، مما يُفضي إلى إنتاج قرارات قضائية تكرر تلك التحيزات بصورة آلية. تشير إحدى الدراسات إلى أن النماذج التنبؤية القضائية غالبًا ما تُدرَّب على سوابق قضائية موجودة، وفي حال كانت تلك السوابق تتضمن أحكامًا تمييزية ضد فئات معينة – سواء على أساس الجنس أو العرق أو الطبقة الاجتماعية – فإن النماذج الذكية تميل إلى إعادة إنتاج هذا النمط من الأحكام دون وعي منه بالسياق الحقوقي والأخلاقي. (Trasberg 2019)

كما أن اعتماد الخوارزميات على بيانات مجردة دون تفسير قانوني وسياقي قد يُضعف من القيمة القانونية للأحكام المدعومة بهذه النماذج، بل ويؤدي إلى تجاهل معايير أساسية كالظروف التقديرية، وملابسات القضية، التي يصعب اختزالها في بيانات رقمية. والاعتماد على الترابطات الإحصائية وحدها، بمعزل عن الاجتهاد القانوني، قد يُنتج قرارات متسرعة، تُخالف أصول الاستدلال القانوني. (Bex & Prakken, 2021)

المطلب الثاني

مستقبل العدالة التنبؤية في القضاء التجاري السعودي

الفرع الأول: الرؤى المستقبلية لتوظيف العدالة التنبؤية

ان توظيف العدالة التنبؤية في القضاء التجاري السعودي يتمثل في تحقيق التكامل بين الإمكانيات التقنية المتقدمة للذكاء الاصطناعي، ومتطلبات العدالة القضائية القائمة على المبادئ الشرعية والقانونية، دون المساس بجوهر استقلال القضاء والطابع الإنساني للعمل القضائي. ويمكن تلخيص أبرز الرؤى المستقبلية لتوظيف هذه التقنية فيما يلي:

1. التوظيف التدريجي في مراحل ما قبل المرافعة

يمكن استخدام النماذج التنبؤية في فرز القضايا التجارية وفقاً لنوعها وتعقيدها، وتحديد الدائرة القضائية المختصة استناداً إلى التشابه مع قضايا سابقة، وتحليل السوابق المرتبطة بالقضية محل النظر.

2. دعم القرار القضائي دون التأثير على استقلال القاضي

يُمكن للخوارزميات الذكية أن تُستخدم كمستشار قانوني رقمي، تُقدّم توصيات موضوعية مستندة إلى الأنماط القضائية السابقة، مع الحفاظ التام على سلطة القاضي التقديرية، وذلك في إطار قانوني يُقيّد استخدام الخوارزميات.

3. الفصل الآلي في القضايا البسيطة والمتكررة

تُطرح إمكانية الفصل الأولي في بعض القضايا التجارية البسيطة والمتكررة – كدعاوى الديون الصغيرة – عبر نظم ذكية تُصدر قرارات مبدئية قابلة للمراجعة القضائية اللاحقة.

4. تعزيز العدالة الوقائية من خلال التنبؤ بالنزاعات المحتملة

يُمكن استخدام تقنيات التحليل التنبؤي لفحص العقود التجارية والأنماط السلوكية للطرفين، ما يتيح التنبؤ بالنزاعات قبل نشوئها.

5. تعظيم الاستفادة من البنية الرقمية الوطنية

يُتوقع دمج العدالة التنبؤية ضمن منظومات التحول الرقمي القائمة، مثل منصة "ناجز" و"البوابة القضائية العلمية"، بما يُمكن من تقديم خدمات قضائية ذكية قائمة على التحليل التنبؤي، ويُعزز من جودة الخدمات العدلية وسرعة إنجازها، بما يواكب تطلعات المتقاضين والمستثمرين.

6. توطيد التقنيات وبناء القدرات القانونية الوطنية

ترتكز الرؤية المستقبلية كذلك على تنمية الكفاءات الوطنية، من خلال تدريب القضاة والمحامين على التعامل

مع أدوات الذكاء الاصطناعي، وتحليل مخرجاتها، والعمل على تطوير نماذج تنبؤية قانونية تراعي الخصوصية الشرعية والنظامية للمملكة، بدلاً من استيراد نماذج أجنبية قد لا تتناسب مع البيئة القضائية السعودية.

إن هذه الرؤية المستقبلية، مجتمعة، لا تُجسد مجرد طموحات تقنية، بل تعبر عن تحوّل استراتيجي في رؤية العدالة نفسها، من نموذج قائم على العمل اليدوي والاجتهاد الفردي، إلى نموذج قائم على التكامل بين الاجتهاد القضائي والتحليل الذكي، بما يحقق أعلى درجات الكفاءة والشفافية في خدمة العدالة التجارية.

وتنسجم هذه الرؤية التقنية مع التطورات الوطنية، حيث حصلت المملكة على المركز الأول عالمياً في مؤشر الاستراتيجية الحكومية للذكاء الاصطناعي لعام 2023، وهو أحد مؤشرات التصنيف العالمي للذكاء الاصطناعي الصادر عن "Tortoise Intelligence" الذي يقيس أكثر من 60 دولة في العالم، فيما حلت ألمانيا ثانياً والصين ثالثاً في هذا المؤشر. ويقيس التصنيف العالمي للذكاء الاصطناعي أكثر من 100 معيار ضمن سبعة مؤشرات هي: الاستراتيجية الحكومية، والبحث والتطوير، والكفاءات، والبنية التحتية، والبيئة التشغيلية، والتجارة، الذي نالت المملكة فيه المركز الأول في مؤشر الاستراتيجية الحكومية للذكاء الاصطناعي، وحققت المملكة نسبة 100% في معايير المؤشر من أبرزها، وجود استراتيجية وطنية مخصصة ومعتمدة للذكاء الاصطناعي بالمملكة، ووجود جهة حكومية مخصصة للذكاء الاصطناعي، ووجود تمويل وميزانية خاصة بالذكاء الاصطناعي، وتحديد ومتابعة مستهدفات وطنية خاصة بالذكاء الاصطناعي. ما يُظهر التزاماً قوياً بتحقيق الريادة الرقمية على المستوى العالمي. (واس، 2023)

كما أطلق صندوق الاستثمارات العامة مؤخراً شركة "هيوماين"، برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله-، بهدف تطوير حلول الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك أحد أفضل النماذج اللغوية الكبيرة (LLM) باللغة العربية، ومراكز بيانات الجيل القادم، والبنية التحتية للحوسبة السحابية. وتهدف الشركة إلى دعم القطاعات الاستراتيجية، ومنها القطاع القضائي، وتمكين التحول الذكي فيه، بما يعزز من قدرة المملكة على تصدير نموذج قضائي رقمي متقدم إقليمياً ودولياً. (صندوق الاستثمارات العامة، 2025)

ويُعد إنشاء هذه الشركة خطوة استراتيجية تُعزز من جاهزية البيئة العدلية لتبني نماذج العدالة التنبؤية، في ظل دعم واضح من القيادة الرشيدة لتوطين تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتنمية الكفاءات الوطنية، وتعزيز الشراكات مع كبرى الشركات العالمية المتخصصة.

الفرع الثاني: فرص تطوير المنظومة القضائية التجارية عبر العدالة التنبؤية

قد أظهرت وزارة العدل السعودية توجهًا واضحًا نحو هذه الرؤية في مشاركتها ضمن مؤتمر "ليب 2024"، حيث قدمت عبر جناحها في معرض "السعودية الرقمية" عرضاً تفاعلياً لمشروع التنبؤ بالأحكام القضائية، إلى جانب استعراض أدوات الذكاء الاصطناعي المعتمدة في مختلف قطاعات العدالة، كتقنيات الرقمنة العقارية، والمحكمة الافتراضية للتنفيذ،

ومنصة "ناجز" التي تُعد نموذجًا متقدمًا للتحويل الرقمي العدلي، حيث وُقِّرت أكثر من 160 خدمة إلكترونية خفّضت من أعباء الحضور الشخصي بنسبة تجاوزت 70 مليون زيارة سنويًا. (وزارة العدل، 2024)

وعلى صعيد القضاء التجاري تحديدًا، تقدم العدالة التنبؤية أداة فعالة في اختصار أمد التقاضي، من خلال تحليل الأنماط الإجرائية الشائعة، وتقديم توصيات تسهّل على القاضي أو الباحث القانوني الوصول إلى السوابق ذات الصلة، مما يسهم في تسريع التحضير للحكم ورفع كفاءة الجلسات القضائية

الفرع الثالث: مجالات البحث المستقبلية المرتبطة بالعدالة التنبؤية

رغم ما أُنجِز في مجال العدالة التنبؤية، لا تزال هناك مجالات بحثية تستدعي الدراسة في السياق السعودي. أول هذه المجالات هو تطوير نماذج تنبؤية محلية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية النظام القضائي السعودي المبني على الشريعة الإسلامية، إذ أن غالبية النماذج المطروحة عالميًا مبنية على نظم قانونية لا تتوافق مع القوانين السعودية. المجال الثاني يتمثل في تحليل مدى ملاءمة الذكاء الاصطناعي للأحكام القضائية التي تتطلب اجتهادًا شرعيًا خاصًا، مثل القضايا المتعلقة بالمعاملات الربوية.

المجال الثالث هو أثر العدالة التنبؤية على المعايير الأخلاقية لمهنة القضاء، مثل القناعة الشخصية للقاضي، وهل يمكن للخوارزمية أن تبرر الأحكام بطريقة تُقنع طرفي الخصومة؟

المجال الرابع يرتبط بضمانات الشفافية الخوارزمية، وإمكانية مساءلة النماذج الذكية، إذ لا يمكن الحديث عن عدالة تنبؤية عادلة دون ضمان قدرة الأطراف على مراجعة مخرجات الأنظمة وفهم المنطق الذي اعتمدته الخوارزميات.

وأخيرًا، ثمة حاجة إلى إجراء دراسات ميدانية في المحاكم السعودية لاستطلاع رأي القضاة والممارسين في تقبلهم لهذه التقنية، ومقارنة مخرجاتها بالقرارات التقليدية.

الخاتمة

استعرضت الدراسة مفهوم العدالة التنبؤية وأثرها على القضاء التجاري السعودي في ضوء رؤية 2030 ، وخرجت الدراسة بالنتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج

- ان العدالة التنبؤية من التطبيقات التقنية الواعدة في تطوير القضاء التجاري، لما توفره من قدرات تحليلية تسهم في رفع كفاءة الأداء القضائي وتحسين جودة المخرجات، ويظهر أثرها إيجابياً في تعزيز سرعة الفصل وتوحيد الأحكام والحد من الاجتهادات، مع بقاء دور القاضي عنصراً محورياً لا يمكن الاستغناء عنه.
- تعزز مستوى الشفافية وقابلية التوقع، بما ينعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين واستقرار البيئة التجارية، ولكن يواجه تطبيقها تحديات قانونية وأخلاقية، مثل مخاطر التحيز الخوارزمي، وحماية البيانات، وضمان استقلال القرار القضائي.

ثانياً: التوصيات

- ١- سن تشريع خاص ينظم استخدام تقنيات العدالة التنبؤية في القضاء السعودي، بحيث يحدد ضوابط استخدامها، وحدود تأثيرها، ويضمن عدم تجاوزها للدور الاستشاري المساند، حفاظاً على مبدأ استقلال القضاء.
- ٢- تطوير بنية تحتية رقمية مؤمنة وموثوقة، تضمن توفير بيانات قضائية دقيقة ومنظمة، مع مراعاة متطلبات الخصوصية وحماية البيانات، وفقاً للأنظمة الوطنية الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا).
- ٣- تفعيل برامج تدريبية من خلال (مركز التدريب العدلي) للقضاة والمحامين والممارسين القانونيين حول كيفية استخدام أدوات العدالة التنبؤية، ورفع الوعي بحدود دورها، وكيفية قراءة مخرجاتها وتقييمها ضمن السياق القانوني.
- ٤- إنشاء وحدات رقابية من خلال وزارة العدل، تكون مهمتها تقييم أداء الأنظمة التنبؤية من الناحية الأخلاقية والقانونية، ومراقبة مدى التزامها بالمبادئ العدلية، وضمان عدم تحولها إلى مرجعية ضمنية ملزمة.
- ٥- الاستفادة من التجارب الدولية المتميزة في استخدام العدالة التنبؤية، مع مراعاة خصوصية النظام القضائي السعودي القائم على الشريعة الإسلامية، والعمل على تطوير نموذج محلي ملائم.
- ٦- الاستفادة من العدالة التنبؤية في تسريع وتسوية القضايا التجارية البسيطة والمتكررة، من خلال تقديم توصيات أولية قابلة للمراجعة القضائية، بما يخفف العبء عن المحاكم ويرفع كفاءة الأداء.
- ٧- ربط العدالة التنبؤية بمبادرات وزارة العدل الحالية مثل "مركز تهيئة الدعاوى" و"مركز تدقيق صحائف الدعاوى"، لضمان التكامل بين الذكاء الاصطناعي والإجراءات العدلية المطبقة حالياً.

- ٨- وضع آلية واضحة لمساءلة الجهات المطورة لأنظمة العدالة التنبؤية، عند حدوث خطأ أو تحيز في مخرجات النظام، لضمان توزيع عادل للمسؤولية بين القاضي، والمطور، والجهات المشغلة للنظام.
- ٩- استحداث دوائر قضائية متخصصة في النزاعات التقنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، تتولى الفصل في المنازعات الناشئة عن استخدام الأنظمة التنبؤية والبرمجيات الذكية، بما يضمن وجود قضاء مؤهل تقنياً وقانونياً لمعالجة التعقيدات المستجدة.

المراجع

- اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية الصادرة بقرار وزير العدل رقم (8344) وتاريخ 1441/10/26هـ.
- القواعد المنظمة لإجراءات قضايا الإفلاس في المحاكم التجارية الصادرة بقرار وزير العدل رقم (6421) وتاريخ 1441/3/21هـ.
- إمام، هـ. م. (2024). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة: التحديات والفرص. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن.
- الخطيب، م. ع. (2019). العدالة التنبؤية والعدالة القضائية: دراسة نقدية في الموقف الأنكلوسكسوني واللاتيني. مجلة العلوم القانونية.
- الجعفري، أ. ب. ع. (2023)، التطور التنظيمي للقضاء التجاري في المملكة العربية السعودية: جهات التقاضي وأنظمتها الإجرائية. مجلة قضاء، (33)، 541-593.
- الجلود، أ. (2022)، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء. مركز قضاء.
- العجماني، أ.، وسيد، م. ن. (2024). استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الناجزة في الإمارات. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية.
- الهيئة الحكومية الرقمية، (2024)، السعودية الأولى في الخدمات الحكومية الإلكترونية <https://dga.gov.sa/ar/news/Saudi-arabia-ranks-first-in-E-Government-services>,
- النظام الأساسي للحكم الصادر بأمر ملكي رقم أ/90 بتاريخ 27 / 8 / 1412هـ.
- الدليل الإجرائي لمعالجة حوادث تسرب البيانات الشخصية، (2024)
- الدليل الاسترشادي لحالات الإفصاح عن البيانات الشخصية، (2024)
- صندوق الاستثمارات العامة، (2025)، سمو ولي العهد يعلن إطلاق شركة "هيوماين" كرائد عالمي في مجال الذكاء الاصطناعي.

- قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (٣٨/٤/١٤٩) وتاريخ ١٨/١١/١٤٣٨ هـ
- معجم الرياض للغة العربية المعاصرة (2023), مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- مركز الدراسات والبحوث القانونية. (2023). استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم.
- نظام الأسماء التجارية الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/83) وتاريخ 19/3/1446 هـ
- نظام الاستثمار الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/19) وتاريخ 16/1/1446 هـ
- نظام الامتياز التجاري الصادر بمرسوم ملكي رقم م / 22 بتاريخ 9 / 2 / 1441 هـ
- نظام الإفلاس الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/50) وتاريخ 28/5/1439 هـ
- نظام التجارة الإلكترونية الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/126) وتاريخ 7/11/1440 هـ
- نظام الشركات الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/132) وتاريخ 1/12/1443 هـ
- نظام السجل التجاري الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/83) وتاريخ 19/3/1446 هـ
- نظام المحاماة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/38) وتاريخ 28/7/1422 هـ
- نظام المحاكم التجارية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 511 وتاريخ 14/08/1441 هـ
- نظام المعاملات التجارية في التجارة الدولية الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/60) وتاريخ 29/4/1444 هـ
- نظام مكافحة التستر الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/4) وتاريخ 1/1/1442 هـ
- نظام حماية البيانات الشخصية الصادر بالمرسوم ملكي رقم (م/19) وتاريخ 9/2/1443 هـ
- واس، وكالة الأنباء السعودية (2020)، وزير العدل يقر اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية
<https://www.spa.gov.sa/2100925> ,
- واس، وكالة الأنباء السعودية (2021). البوابة القضائية العلمية مرجع رقمي للأحكام القضائية .
<https://www.spa.gov.sa/2274424> ,
- واس، وكالة الأنباء السعودية (2023) وزارة العدل تحقق المركز الأول في قياس التحول الرقمي على مستوى
الوزارات , <https://www.spa.gov.sa/N2017321>

- واس، وكالة الأنباء السعودية (2023)، المملكة الأولى عالميًا في مؤشر الاستراتيجية الحكومية للذكاء الاصطناعي وفقا للتصنيف العالمي للذكاء الاصطناعي
<https://www.spa.gov.sa/a4ea79c31fm> ,
- واس، وكالة الأنباء السعودية (2022)، وزارة العدل تحقق المركز الأول في قياس التحول الرقمي الحكومي .
<https://www.spa.gov.sa/2401813> ,
- وزارة العدل، (2020) ، وزير العدل يقر القواعد المنظمة لإجراءات قضايا الإفلاس في المحاكم التجارية
<https://www.moj.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/NewsDetails.aspx?itemId=950> ,
- وزارة العدل، (2024)، وزارة العدل تستعرض في \\"ليب\\" مكناتها وتجربتها الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي العدلي
<https://www.moj.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/NewsDetails.aspx?itemId=1567> ,
- وزارة العدل،(2019)، خطوات عدلية أسهمت في تحسن ترتيب المملكة في مؤشر إنفاذ العقود
<https://www.moj.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/NewsDetails.aspx?itemId=735> ,
- تقرير وزارة العدل السعودية، (2021)، الرؤية والأثر: تقرير تطوير القطاع العدلي 2015-2021، الإصدار الثاني.

- Aletras, N., Tsarapatsanis, D., Preoŕiuc-Pietro, D., & Lamos, V. (2016). Predicting judicial decisions of the European Court of Human Rights: A natural language processing perspective. *PeerJ Computer Science*, 2, e93. <https://doi.org/10.7717/peerj-cs.93>
- Ashley, K. D. (2017). *Artificial intelligence and legal analytics: New tools for law practice in the digital age*. Cambridge University Press.
- Bex, F., & Prakken, H. (2021). Transparent legal reasoning and the use of argumentation schemes in predictive justice. *Artificial Intelligence and Law*, 29(3), 1–25.
- Heikkinen, T. H. (2019). *How does the use of artificial intelligence affect the concept of fair trial?* Lund University.
- Katz, D. M., Bommarito, M. J., & Blackman, J. (2017). A general approach for predicting the behavior of the Supreme Court of the United States. *PLoS ONE*, 12(4), e0174698.
- Khanna, B. (2021). *Predictive justice: Using AI for justice*. Centre for Public Policy Research.
- Reiling, D. (2020). Courts and artificial intelligence. *International Journal for Court Administration*, 11(2), 8. <https://doi.org/10.36745/ijca.343>
- Trasberg, H. (2019a). Predictive analytics in law: The prospects and limitations of legal prediction. *International Journal for the Semiotics of Law*, 32, 511–532.
- Trasberg, H. (2019b). *Quantitative legal prediction and the rule of law*. Tilburg University.
- Wachter, S., Mittelstadt, B., & Floridi, L. (2017). Transparent, explainable, and accountable AI for robotics. *Science Robotics*, 2(6), eaap6964.
- Wang, N., & Tian, M. (2023). “Intelligent justice”: Human-centered considerations in China’s legal AI transformation. *AI & Society*.

قائمة المحتويات

المقدمة.....	2
مشكلة الدراسة.....	2
أهمية الدراسة.....	3
اهداف الدراسة.....	3
حدود الدراسة.....	4
تساؤلات الدراسة.....	4
منهج الدراسة.....	4
خطة الدراسة.....	5
المبحث الأول: ماهية العدالة التنبؤية.....	6
المطلب الأول: مفهوم العدالة التنبؤية ونشأتها.....	6
الفرع الاول: تعريف العدالة التنبؤية لغةً واصطلاحًا.....	6
الفرع الثاني: نشأة العدالة التنبؤية.....	7
الفرع الثالث: الفرق بين العدالة التقليدية والعدالة التنبؤية.....	7
الفرع الرابع: تجارب دولية في تطبيق العدالة التنبؤية (فرنسا – الصين – أمريكا).....	8
المطلب الثاني: الخصائص والمزايا العامة للعدالة التنبؤية.....	9
الفرع الاول: السرعة والدقة في إصدار الأحكام القضائية.....	9
الفرع الثاني: تعزيز الشفافية وتقليل التفاوت في الأحكام.....	9
الفرع الثالث: دعم استقرار الاجتهاد القضائي.....	9

10.....	الفرع الرابع: تحسين كفاءة المنظومة القضائية.
11.....	المبحث الثاني: واقع القضاء التجاري السعودي وأفاق العدالة التنبؤية.
11.....	المطلب الأول: تطور القضاء التجاري السعودي.
11.....	الفرع الأول: مراحل التطور التشريعي للقضاء التجاري السعودي.
12.....	الفرع الثاني: الثورة التشريعية في المنظومة التجارية السعودية في ضوء رؤية 2030.
14.....	الفرع الثالث: جهود التحول الرقمي في القطاع القضائي السعودي.
15.....	المطلب الثاني: إمكانية تطبيق العدالة التنبؤية في القضاء التجاري السعودي.
16.....	الفرع الأول: جاهزية البنية التحتية القضائية والتقنية.
17.....	الفرع الثاني: الإطار التشريعي الحالي ومدى ملاءمته للتقنيات الحديثة.
17.....	المطلب الثالث: أثر العدالة التنبؤية على القضاء التجاري السعودي.
17.....	الفرع الأول: أثرها على تعزيز الشفافية وثقة المستثمرين.
18.....	الفرع الثاني: أثرها على مبدأ استقلال القضاء وحياد القاضي.
19.....	المبحث الثالث: التحديات ومستقبل العدالة التنبؤية في القضاء التجاري.
19.....	المطلب الأول: التحديات المرتبطة بتطبيق العدالة التنبؤية.
19.....	الفرع الأول: تحديات حماية مبدأ استقلال القضاء.
20.....	الفرع الثاني: تحديات الخصوصية وحماية البيانات القضائية.
20.....	الفرع الثالث: مخاطر التحيز البرمجي وتحليل البيانات.
21.....	المطلب الثاني: مستقبل العدالة التنبؤية في القضاء التجاري السعودي.
22.....	الفرع الأول: الرؤى المستقبلية لتوظيف العدالة التنبؤية.

22.....	الفرع الثاني: فرص تطوير المنظومة القضائية التجارية عبر العدالة التنبؤية
23.....	الفرع الثالث: مجالات البحث المستقبلية المرتبطة بالعدالة التنبؤية
24.....	الخاتمة
26.....	المراجع